

## معارض سعودي: مؤسسات تتجهز لفرض ضريبة الدخل



### التغيير

كشف معارض النقب عن عزم سلطات آل سعود فرض ضريبة جديدة (ضريبة الدخل) على المواطنين في المملكة قريبا .

هاجم المعارض عمر بن عبد العزيز، بشدة، تصريحات محمد بن سلمان التي برر خلالها فرض المملكة ضريبة القيمة المضافة على المواطنين.

وكشف عمر في مقطع فيديو النقب عن عزم مؤسسات ووزارات وجهات حكومية بالبدء بفرض ضريبة الدخل على المواطنين قريبا .

وقال عمر: بن سلمان كذاب .. وهو يكذب على الناس .. ألا يكفيه فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15%؟

وتتصاعد المطالب الشعبية في المملكة لسلطات آل سعود بضرورة إلغاء ضريبة القيمة المضافة التي دخلت حيز التنفيذ يونيو الماضي في ظل أزمة تدهور اقتصادي غير مسبوق.

وتتعاظم حدة الغضب والاحتقان داخل الشارع عقب فرض ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بدل المعيشية في يونيو

وارتفاع أسعار السلع والمنتجات ضمن تداعيات أزمة مالية تشهدها المملكة لأول مرة منذ عقود بفعل فيروس كورونا وحرب أسعار النفط.

ويدرس نظام آل سعود فرض ضريبة جديدة للتغطية على العجز المتفاقم في ميزانية المملكة بفعل فشل سياسته وفساد رموزه وسط غضب شعبي واسع النطاق من استهداف المواطنين ماليا واقتصاديا.

ولوح مسئولو نظام آل سعود مؤخرا بعدم استبعاد فرض ضريبة على الدخل، في ظل السعي لتعزيز خزينة المملكة التي تضررت من الهبوط في أسعار النفط، وفق تقرير نشرته "بلومبيرغ".

وصرح وزير المالية محمد الجدعان إنّ المملكة يمكن أن تجمع أكثر من 50 مليار ريال (13.3 مليار دولار) على مدى السنوات الأربع إلى الخمس المقبلة

وذلك من خلال خصخصة الأصول في قطاعات التعليم والرعاية الصحية والمياه.

وذكر الجدعان أنّ الحكومة "تدرس جميع الخيارات" لتعزيز مواردها المالية، في حين أنّ ضريبة الدخل ليست "وشيقة" و "تتطلب الكثير من الوقت" للاستعداد.

ويتخذ نظام آل سعود خطوات لدعم اقتصادها من الضربة المزدوجة لفيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام.

واتخذت الحكومة بالفعل إجراءات غير مسبقة لدعم مواردها المالية، بما في ذلك زيادة ضريبة القيمة المضافة بمقدار ثلاثة أضعاف، وزيادة رسوم الاستيراد، وإلغاء بعض المزايا للموظفين الحكوميين.

وكانت المملكة تقليدياً معفاة من الضرائب للأفراد، حيث تدعم عائدات النفط مجموعة واسعة من الإعانات والمزايا للمواطنين.

ولفت الجدعان إلى أنه من المرجح أن تضطر المملكة إلى اقتراض حوالي 100 مليار ريال أكثر مما كان مقرراً هذا العام.

وتخطط للاستفادة من سوق الديون العالمية مرة أخرى على الأقل في عام 2020 بعد بيع 12 مليار دولار من السندات الدولية حتى عام 2020 حتى الآن.

بالإضافة إلى زيادة الديون، قامت المملكة بالفعل ببيع أصول الدولة كجزء من الجهود المبذولة لتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط بعد بداية بطيئة.